مجلة أضواء

العدد الثاني والثمانون
كانون الأول/ 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثاني والثمانون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	ملف الفضائيين..الاخطر في تاريخ العراق الحديث	بشير الوندي	صوت العراق	3
2	ما هي خيارات العبادي لإنقاذ الاقتصاد العراقي؟	صادق حسين الركابي	مركز النور	5
3	المنتصرون والخاسرون .. في الحرب على داعش ..؟؟	علي الأسدي	موقع تلفزيون الأتجاه	7
4	خطورة الإعلام الطائفي على الهوية الوطنية	محمد الشيوخ	ميدل ايست أونلاين	11
5	لماذا يقع رئيس الجمهورية بفخ الفساد ؟	محمد ضياء عيسى العقابي	كتابات	20
6	احمد العلواني او سبايكر ثانية	سلام مكي	الصباح الجديد	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ملف الفضائيين..الاخطر في تاريخ العراق الحديث[1]

محتويات العدد

كان للتصريح الصادم الذي اطلقه رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة , د. حيدر العبادي, تحت قبة البرلمان حول الجنود الفضائيين اثره السيء البالغ في اوساط العراقيين .
ولكن الامر في حقيقته كان مشخصاً (بخطوطه العامة) ومسكوتاً عنه بحكم ملابسات وظروف بالغة التعقيد .
ان ماصرح به رئيس الوزراء ماهو الا قمة الجبل الجليدي الغاطس الذي لم يكشف بعد ,فرقم الخمسين الف فضائي مرعب في دلالاته و حالة فريدة في كل جيوش العالم عبر العصور.
ان التدقيق في الامر يشير الى امور في غاية الخطورة , فنحن لانستطيع الركون الى دقة الرقم لان رئيس الوزراء بالتاكيد لايقصد 50 الف بالتمام والكمال , ثم ان هذا الرقم تم كشفه بمراجعة ورقية اولية بدون لجان تفتيش مما يعني ان الامر قابل للزيادة حال التدقيق , ولايوجد مايمنع من ان يكون هنالك فضائيون في الوزارات والمؤسسات الامنية كالامن الوطني والمخابرات والداخلية , بل ان الاخيرة مرشحة الى ان تكون الارقام فيها افضع واكبر بحكم استشراء الفساد في مؤسساتها مما يعني ان عدد الفضائيين مرشح الى ان يتضاعف عدة مرات ليصل الى 150 ألف على اقل التقديرات .
ومع كل ذلك فلو افترضنا ان عدد الفضائيين هو 50 الف فقط فان هنالك تداعيات متشعبة للامر فاول هذه التداعيات بل لعله ابسطها ان الرقم يشكل مالياً رقما مخيفا ,فمرتبات هؤلاء تصل الى 500 مليون دولار سنويا وهو رقم فلكي واذا اضفنا له مخصصات طعام هؤلاء الفضائيين بمعدل ثلاث وجبات تكلف الدولة (مع نسبة الفساد فيها) مالايقل عن 150 دولار شهريا للفرد , فهذا يعني 90 مليون دولار سنويا اي بمامجموعه 590 مليون دولار , واذا ضربناها في اربعة سنوات (وليس ثمانية) فالرقم يصل الى قرابة المليارين ونصف المليار دولار, وهذا الرقم كان سيكفي لتسليح كل فرقة عسكرية باسلحة ومعدات قيمتها 150 مليون دولار , وبالطبع فان هذا النهب هو نهب منظم لايمكن ان يقوم به ضباط وقادة بمفردهم لان مثل هذا النهب الهائل يستوجب تشكيلا عصابيا مؤسسيا لادارته.
المشكلة الاخطر ان عدد 50 ألف يشكل اربعة فرق عسكرية بما يعني قرابة ربع الجيش العراقي (المكون من 17 فرقة عسكرية وهي كارثة امنية بكل المقاييس , ويبنى على ذلك ان المسؤولون عن هذه الكارثة يتحملون الخسائر العسكرية والامنية في حربنا ضد قوى الارهاب , فحين يغش المقاول الفاسد في كمية الاسمنت لبناء عمارة وتنهار فانه لايتحمل فقط قيمة الاسمنت المسروق بل انهيار المبنى وماتبعه من القتلى الذين دفنوا تحت الانقاض .

1 بشير الوندي- صوت العراق

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثم ان لنا ان نسأل عن مصير 50 ألف خوذة وبندقية ودرع وجعبة ومخازن اطلاقات وذخائر لهؤلاء اين هو مصيرها ؟والى اين آلت؟ لاسيما وان احد اهم مصادر التسليح لقوى الارهاب هي السوق السوداء الداخلية للسلاح .

كما ان هنالك مشكلة سياسية ستترتب على جريمة الفضائيين , فعدة انتخابات قد جرت في العراق وجرت جردة لاسماء العسكريين ضمن التصويت الخاص وبضمن هؤلاء يوجد مالايقل عن 50000 بطاقة انتخابية عسكرية للفضائيين , فاين ذهبت ؟ولمن كان تصويتها؟, ومن استلمها ؟ولمن ولاء هؤلاء ؟واين كانوا يوم الانتخابات؟ وهي كلها تساؤلات مشروعة ومرعبة في نتائجها على مجمل العملية الانتخابية ,لاسيما وان المفوضية العليا للانتخابات تستلم الاسماء للعسكريين من وزارة الدفاع وليس من شأنها ان تدقق في حقيقة هؤلاء .

ان تداعيات كبرى وخطيرة لابد وان تترتب على هذا الملف الكارثي ,فلابد ان تتشكل من الان لجان تحقيقية عسكرية ومدنية وان تصدر مذكرات قبض بحق ال50000 ويتم جلبهم والتحقيق معهم لمعرفة الجهات التي تقف خلفهم وكيف تم تعيينهم وبأية آلية ,وان تتم مسائلة مكتب القائد العام (المنحل) فهذا الملف يعد الاخطر في تاريخ العراق الحديث وهو بالتأكيد احد اسباب الانهيارات العسكرية التي سقطت بسببها محافظات عراقية اسيرة بيد الارهاب .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ما هي خيارات العبادي لإنقاذ الاقتصاد العراقي؟[2]

محتويات العدد

يبدو أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به العراق حالياً و خاصة مع تراجع أسعار النفط قد دفع الحكومة لإعادة النظر بموازنة العام 2015. و قد أوضح ذلك رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي كان لحضوره الأخير في مجلس النواب الأثر الكبير في توضيح العديد من الإشكالات الخاصة بالملفات الأمنية و السياسية و الاقتصادية. و كان للغة العبادي الوطنية العالية كل الاحترام و التقدير في نفوس البرلمانيين بحيث أنها أضفت جواً من الثقة المتبادلة على الأقل داخل أروقة البرلمان. و يحاول السيد العبادي جاهداً العمل على إخراج العراق من مأزق الموازنة المترنحة حول أسعار النفط المنخفضة و ذلك لتقليص العجز الحقيقي لأدنى مستوياته. من هنا جاءت عملية التدقيق في قوائم العسكريين و التي كشفت وجود 50 ألفاً جندي وهمي في أربع فرق عسكرية فقط ، ما يعني أن التدقيق في بقية الفرق العسكرية قد يكشف إهدار أكثر من 130 مليون دولار سنوياً. و تطرح ظاهرة الجنود الوهميين أو "الفضائيين" كما أسمّاهم السيد العبادي العديد من التساؤلات حول رواتب المتقاعدين و الأرامل و عوائل الشهداء و الذين بالتأكيد سيكون في التدقيق بملفاتهم العديد من الأسماء الوهمية و التي سيؤدي الكشف عنها إلى توفير ملايين الدولارات على الدولة العراقية. و في خضم البحث عن الملايين الضائعة في جيوب الفاسدين و إلى ان يتم محاسبة الإدارة التي تولت صرف الرواتب للفضائيين و استعادة الأموال المنهوبة ، يحاول السيد العبادي البحث في جملة خيارات تساهم في الخروج من المأزق المالي. و من جملة ما طرحه العبادي استحداث مصرف للاستثمار بمشاركة القطاعين الحكومي و الخاص و كذلك مخاطبة البنك المركزي لإيداع جزء من احتياطه النقدي في بعض المصارف العراقية لتسهيل عمليات الإقراض لتنشيط الانتاجين الزراعي و الصناعي. و يستلزم ذلك تطوير البيئة المصرفية في العراق لتكون مستقطبة للاموال و هذا يتطلب تفعيل البنية التحتية المساعدة و تسهيل عمليات التحويل و الدفع الالكتروني بالإضافة لتطوير منتجات بنكية مربحة. أما بخصوص القروض الزراعية و الصناعية فهي إن كانت من غير دراسات جدوى فلا داعي لإهدار الأموال فيها و هذا يتطلب مساعدة الصناعي أو الفلاح في التخطيط لكيفية استخدام هذه القروض و مراقبة جدواها الاقتصادية. و تكشف الأزمة الحالية للاقتصاد العراقي أن الحكومة السابقة عجزت عن إيجاد حلول لتنويع الاقتصاد العراقي أو امتصاص ظاهرة البطالة المقنعة في صفوف أربعة ملايين موظف في دوائر الدولة. لذلك لا بد من تفعيل عدد من الإجراءات أهمها: تفعيل مبدأ قياس

2 صادق حسين الركابي – مركز النور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الجودة في مؤسسات الدولة لمكافأة الناجحة منها و إلغاء الحلقات الزائدة فيها والتي تشكل عبئاً على الاقتصاد و تعطله. و بذلك يكون هذا المبدأ جزءاً من آلية ترشيد النفقات الذي لا بد و أن يترافق بتقليص الرواتب العالية بما في ذلك الرئاسات الثلاث و ما يتبع عنها من نفقات غير ضرورية تثقل كاهل الموازنة. أما فيما يتعلق بملف الصناعة فتعتبر فكرة خصخصة المعامل جيدة لكنها يجب ألا تكون على حساب المعامل و المصانع المنتجة. فهناك مصانع عراقية ما تزال تعمل و تنتج لكنها تحتاج لتوفير سبل دعمها و تسويق منتجاتها و عدم استيراد السلع المنافسة لها الا في حال فرض رسوم جمركية عالية تلك السلع المنافسة. و كذلك الامر بالنسبة للزراعة حيث يجب ان يتم توفير مخازن للمحاصيل الزراعية و دراسة ما يستورده العراق من محاصيل و محاولة زراعتها محليا و عدم منافستها باستيراد أرخص منها من الخارج. و يمكن أن يتم تحفيز مشاريع الاستثمار و بخاصة المشتركة بين الحكومة الاتحادية و الحكومات المحلية و القطاع الخاص بحيث تكون الإدارة للقطاع الخاص مقابل نسبة من الأرباح. مثال ذلك مشاريع المصافي النفطية التي تحتاج إلى 20 مليار دولار لإنشاء أربع مصافي جديدة توفر على العراق استيراد 14 مليون لتر يومياً من البنزين و زيت الغاز (الكاز). أما المثال الآخر فهو مشروع ميناء الفاو الذي يمكن أن يعود على الدولة العراقية بعوائد مالية كبيرة إذا ما تم طرح جزء منه للاكتتاب العام و بالتالي يكون القطاع الخاص شريكاً فيه و يعود على الدولة العراقية بإيرادات مالية لا تقل أهمية عن الإيرادات النفطية. أما بخصوص ما يطرحه البعض من اللجوء للقروض الميسرة كما حدث مع القرض الياباني الذي قاربت قيمته خمسة مليارات دولار ، فيجب ان يتم توجيه هذه للقروض لمشاريع إنتاجية يتم دراسة جدواها الاقتصادية قبل إحالة التخصيصات المالية لها و ليس لتمويل الانفاق على مشاريع لا تدر على العراق الدخل السريع و المجدي. إن الخوض في ملف الإصلاح الاقتصادي لا ينتهي و يثير الكثير من الشجون خاصة و أن الفرص التي ضاعت في أوقات ارتفعت فيها أسعار النفط قد لا تعوض إلا بعد سنوات لكن كما يقال في المثل"رب ضارة نافعة". فالوضع الاقتصادي الصعب سيكون درساً قاسياً لكل المسؤولين عن رسم السياسة المالية و الاقتصادية في العراق و يفتح الباب أما محاسبة من تسبب في إهدار أموال العراق في الموازنات السابقة.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المنتصرون والخاسرون .. في الحرب على داعش ..؟؟؟[3]

محتويات العدد

يذكر أستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا الكندية مايكل جوسودفيسكي بأن الولايات المتحدة قد استخدمت أعمال القتل التي ارتكبت في العراق من قبل داعش كحجة لقيامها بالتدخل في سوريا والعراق لاسباب انسانية كما تم أعلانه. أما القصف الذي أمر به الرئيس أوباما أخيرا فلم يكن الغرض منه القضاء على داعش ، بل على العكس تماما حيث تقوم الطائرات الامريكية باستهداف مناطق وأحياء شعبية خارج محيط تواجد داعش فيما أشارت الانباء الى أن أكثر الضحايا كانوا من المدنيين والقوات العراقية المدافعة عن المناطق المنتشرة فيها وكغطاء لعودة الولايات المتحدة للعراق." وبحسب صحيفة الديلي اكسبريس اللندنية ونقلا عما ذكره الدكتور *Gunter Meyer* مدير أبحاث العالم العربي في جامعة *Mainz, Germany,Deutsche Welle* ان أكثر الأموال والسلاح الذي في حوزة داعش يأتي من دول الخليج وبالأخص من السعودية وقطر والامارات العربية والكويت.

وفي رأي الكاتب والصحفي الأمريكي مايك وتني ان الادارة الأمريكية مصممة كما لم يحدث من قبل على خلق فوضى تزيل الحدود الحالية بين الدول لفرض زعامات موالية لها. فداعش هي إحدى الوكالات الغربية لتبرير وتمهيد الغزو الدموي للمنطقة ليتبعه سنين من الاحتلال والقهر والصراع. المهم بالنسبة للرئيس أوباما وصناع القرار في الغرب هو النفط والمال والقوة أما الحدود والقانون الدولي وسيادة الدول فغير مهمة. ولايجب أن ننسى ان من مصلحة تجار وصناع السلاح انتشار الحروب والتوترات الاثنية لتنشيط الطلب على السلاح بمختلف أصنافه وخاصة وأن حالة من الركود الاقتصادي قد بدأت تنشر ظلالها على اقتصاديات الدول الصناعية الغربية. ولتنشيط عوامل النمو الاقتصادي تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي سوية لشحث النمو الاقتصادي في بلدانها عن طريق تنشيط صناعات السلاح كجزء من ستراتيجية فاشية قديمة تعاد لها الحياة مرة ثانية.

وتنطلق الاستراتيجية القديمة\الجديدة من نظرية اقتصادية سادت في الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة ابان الركود الكبير في ثلاثيتيات القرن الماضي ومفادها ان الحروب محرك فعال لقوى النمو الكامنة في الاقتصاد عبر فرص العمل الجديدة التي ستتيحها الصناعات العسكرية وما يرتبط بها من تطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها التي ستحقق مجتمعة زيادة في الناتج القومي ورفع معدلات نموه.

---

3 علي الأسدي – موقع تلفزيون الأتجاه

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ولمن تابع قرارات قمة دول حلف الناتو في سبتمبر الماضي الذين اجتمعوا في ويلز ببريطانيا قد اتخذوا قرارا ألزم أعضاءه بزيادة انفاقهم العسكري بما يصل الى 2% دخلها القومي للسنين العشرة القادمة. وبعد ذلك بوقت قصير انعقدت قمة العشرين الأغنى في العالم بأستراليا فكان واحدا من أهم قراراته العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في بلدانها الى حوالي 2% سنويا خلال الفترة القادمة عن طريق استثمار مبلغ يزيد قليلا عن تريليونين من الدولارات وهي خطوة لم يسبق لقمم العشرين أو قمم الثمانية أن اتخذتها. وليس من المؤكد أن تحقق الدول العشرين نموا اقتصاديا يكفي لتخصيص 2% منه لصالح زيادة الانفاق العسكري ، لكن المؤكد أن الدول أعضاء الحلف الاطلسي سيوفون بما التزموا به في قمتهم بمدينة ويلز. ومن شبه المؤكد أيضا انهم لن يتمكنوا من تحقيق نمو اقتصادي يزيد عن 2% في العام ، لأن ركودا اقتصاديا جديدا بدأ ينشر بظلاله الكئيبة على اقتصادياتهم بما يعني موجة جديدة من اجراءات التقشف للايفاء بالتزاماتهم تجاه حلف الناتو. النظرية التي تستثمر في الحروب والتوتر وسفك الدماء هي بلاشك نظرية شريرة عنصرية وفاشية ، لأنها ليس فقط ستستنزف ثروات شعوبنا بل تهدر دماء أبناءنا أيضا وتخرب بيئتنا الطبيعية وتراثنا الحضاري بنتيجة ما يطلقونه من قنابل وصواريخ ملوثة للمياه والتربة والهواء.

الشرق الأوسط موطن الحروب المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان وما يزال سوقا نشيطا لتصريف أسلحة الموت والمخطط له ان يستمر ما دامت المنطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي الخاضعة لنفوذ شركاتها متعددة الجنسية. فأغلب دول المنطقة الموالية للغرب تعتبر سوقا مفتوحة لاستيراد السلاح وبالشروط التي يضعها موردو السلاح الغربيون وهي لهذا تعتبر مصدرا مثاليا لتعظيم الأرباح رغم كونها لن تساعد أبدا في معالجة الركود الاقتصادي المتصاعد في بلدانها. أحد أهم أسباب الركود الاقتصادي هو انخفاض الطلب العام الداخلي على مختلف السلع بسبب البطالة الشاملة التي تعيش جماهيرها حياة الكفاف معتمدة في الغالب على معونات اجتماعية محدودة. وما تتيحه صناعة السلاح من فرص عمل يقتصر على عمالة عالية التخصص فصناعات السلاح كثيفة رأس المال في حين يتطلب القضاء على البطالة الشاملة صناعات كثيفة العمل مقتصدة في رأس المال. وبالنسبة للدول الرأسمالية فان أجواء الحرب التي اصطنعتها في الشرق الأوسط هي وسيلتها وفرصتها الذهبية لتجديد ترسانتها من السلاح والتخلص بنفس الوقت من السلاح المتقادم الذي بدلا من اعادة تدويره تتخلص منه ببيعه الى دول منطقتنا. فدول الخليج تشتري ما يعرض عليها من سلاح ليس لها الدراية فيما اذا كان سلاحا حديثا أم سكرابا ، فشراء السلاح في رأيهم هو التزام سياسي تجاه الدول الغربية التي تلتزم بحماية نظمها فيما اذا تعرضت لأي تهديد.

فالسعودية على سبيل المثال تعقد سنويا صفقات بمئات المليارات من الدولارات من كافة أصناف الأسلحة حيث تضيق بها مخازنها فهي تشتري فقط لترضي موردي السلاح الغربيين لاثبات انها حليف لا مثيل له في العالم. ففي كل عام تقوم وفود رسمية برفقة ممثلي صناع السلاح بزيارات للبلدان الخليجية للتوقيع على عقود السلاح. وتتكرر هذه الزيارات كل عام دون توقف وتزداد قيمة الصفقات مع كل بادرة توتر سياسي في المنطقة وهي ظاهرة شبه دائمة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يلمسها حتى المواطن البسيط. وليس من الصعب تحديد الخاسر والمنتصر في حروب اليوم حاليا مع داعش وقبلها مع القاعدة وأشباهها المستمرة منذ 2003 لحد اليوم.
هذه هي الحقيقة يجهلها الكثير من مواطني بلداننا المشغولون بأوهام الانتصارات ضد بعضهم البعض. فأثناء الحرب على داعش ومنذ ظهورها في الموصل في العاشر من يونيو \ حزيران الماضي ارتفعت أسهم شركات صناعة السلاح الاحدى عشرة شركة عالمية أمريكية وبريطانية واسرائيلية وفرنسية وألمانية التي تنتج القنابل والصواريخ من كافة الاصناف والطائرات المقاتلة وطائرات بدون طيار. فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار اسهم شركة Lockheed Martin 9،3% في الأشهر الثلاثة الأولى وحدها. وأسهم شركة Raytheon3,8% وهي شركة تساهم فيها اسرائيل بحصة كبيرة. وارتفعت كذلك اسهم شركة Northrop Grumman بنسبة 8،3. وارتفعت أسهم شركة General Dynamicsبنسبة 3،4% وكذلك شركة Boeing الأمريكية وBAE البريطانية. هذه الارقام تلقي الضوء على الأسباب الحقيقية وراء الظاهرة الداعشية وأخواتها ، فداعش وأبناءنا على السواء هم وقودا رخيصا لنيران حروبهم علينا. فلم تعد هناك ضرورة لارسال جنودهم الى ساحات الحرب ، فحروب اليوم تشن عبر التحكم عن بعد ، فوسيلة التحكم عن بعد في القنوات الفضائية على الشاشة الصغيرة ، أصبح وسيلة الحرب الحالية على داعش وكذلك الاطاحة بالانظمة السياسية غير المرغوب فيها. ومع ان الكثير من القادة العسكريين السابقين والحاليين يقرون بأنه لا يمكن ربح هذه الحرب من دون قوات مشاة على الأرض تحتل وتحاصر وتعتقل فان الحرب مستمرة ليل نهار على داعش وقد تستمر لعقود ما يعني ان هذه الحرب مستمرة الى أجل غير معلوم.
عقود السلاح ليست وحدها وسيلة زيادة أرباح شركات السلاح فهناك عقود الصيانة التي ستستمر لسنين وتكاليفها باهضة ، ودورات التدريب على استخدام الاسلحة وقيادة الطائرات هي الأخرى مصدرا واعدا لزيادة الارباح. وحتى تكون لنا فكرة عن تكاليف الأسلحة التي ستبتاعها دولنا المغفلة جدا فان كلفة صاروخ واحد من صنف توما هوك التي تطلقه السفن الحربية الأمريكية على مدننا المستباحة هو مليونا وأربعمائة ألف دولارا بالتمام. ولو انفقت تكلفة عدة صواريخ منها على اعادة بناء ما خربته حرب غزو بلادنا عام 2003 لأحدثت تغييرا مشهودا ، لكن شركات السلاح لا تفكر أبدا هكذا. وبحسب الكاتب البريطاني روبرت فيسك فان أي زيادة في الارباح لشركات السلاح ستضاعف عدد مقاتلي داعش لأنها ستدفع المزيد من المقاتلين للقدوم للعراق للقتال الى جانب داعش.
لقد استغلت وزارة الدفاع الأمريكية أزمة الحرب على داعش لاجراء تخفيض كبير على ميزانيات التعليم والمنافع الاجتماعية التي تمس حياة جزء واسع من الشعب الأمريكي بينما زادت من تخصيصات تحديث الأسلحة التي لا تحتاجها عمليا في الحرب على داعش. فمثلا ستباشر بانتاج طائرات أف - 35 المقاتلة وب-8 التجسسية وتلك التي تزود الوقود للطائرات المقاتلة أثناء التحليق لمسافات بعيدة. كما ستتعاقد على بناء غواصات وحاملات طائرات وصواريخ جديدة. عندما تكون في ساحة حرب فلا يمكن أن تقول لا لوزارة الدفاع الأمريكية التي ستقدم قوائم بتكاليف الاسلحة الى العراق. ان الوول ستريت متفائلة من مردود الحرب في

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الشرق الأوسط فهي ستقود الى ازدهار البزنس. فحتى الدول الأوربية والناتو ستتعاقد على شراء اسلحة جديدة أخذة بنظر الاعتبار التوتر مع روسيا حول أوكرانيا.
الحقيقة التي لا نرغب بتصديقها وهي التي يتحدث عنها الاستاذ جوسودوفسكي هي "ان القوات الخاصة الأمريكية المنتشرة في العراق والاستخبارات الغربية تتعاون مع داعش. فالهدف ليس استئصال داعش كما يدعي أوباما فما يقوم به بالفعل هو زعزعة الاستقرار وتدمير سوريا والعراق وتقسيم هذا الأخير، فيما الهدف الأوسع والاستراتيجي هو زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وجنوب غربي أسيا بما فيه ايران وباكستان والهند ".

لمزيد من الاطلاع انظر:

1- *Prof.Michel Chossudovsky Going After " the Islamic State . Guess who is behind the Caliphate Project? , Global Research, 12/9/2014*
2- *Robert Fisk , With US-led air strikes on Isis intensifying, it's a good time to be an arms giant like Lockheed Martin, The Independent,19/10/2014*
- See more at: http://www.alnoor.se/article.asp?id=260364#sthash.nu8ZrHhk.dpuf

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خطورة الإعلام الطائفي على الهوية الوطنية[4]

محتويات العدد

لقد مرت على منطقتنا العربية في الثلاثة العقود والنصف الماضية، أي ما بين (1979-2014)، أحداث سياسية عديدة، كانت لها تداعيات كبيرة وخطيرة على المنطقة، كحدث انتصار الثورة في إيران عام1979م، وحرب الخليج الأولى، التي استمرت ثمان سنوات بين دولة العراق ودولة إيران المتجاورتين (1980-1988)، ثم غزو الكويت من قبل الجار العراق عام1990م، وأعقبه فيما بات يسمى بحرب الخليج الثانية 1991م، التي بموجبها تم تحرير الكويت، ثم أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، تلاه مباشرة في ذات العام إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، ثم بدأت حرب الخليج الثالثة2003م ، التي سميت بغزو أمريكا للعراق وإسقاط النظام، ثم إعدام صدام حسين فجر يوم عيد الأضحى (العاشر من ذو الحجة) الموافق2006/12/30م، وجاء بعدها حدث اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري عام2005م، أعقبه ثورة الأرز، التي أخرجت النظام السوري من لبنان، وشكل ما يعرف بتحالف 14 آذار، ثم اندلعت حرب إسرائيل على لبنان عام2006م، بعد اختطاف جنديين إسرائيليين على يد حزب الله، ثم سيطرت حزب الله على بيروت عام 2008م، وحرب إسرائيل على غزة عام2009م، ثم أحداث إيران (الثورة الخضراء) في ذات العام، أي بعد فوز احمدي نجاة بالرئاسة للمرة الثانية، ثم جاء فيما بات يسمى بالربيع العربي في ديسمبر/كانون أول 2010م، وما صاحبه من ارتدادات كبيرة وتحولات هامة، ثم بدأت حرب إسرائيل الثانية على غزة عام2014م، ولازالت المنطقة مرشحة للمزيد من الإحداث.

وصاحبت كل تلك الإحداث السياسية الكبيرة موجات طائفية حادة أثرت على العلاقة التبادلية بين الشيعة والسنة، وعلى إثره تم اللجوء إلى الوسائل الإعلامية للتسعير الطائفي وخلق اصطفافات وتخندقات حادة بين الشيعة والسنة.

بيد هناك ثمة أحداث، مما سبق، كان لها دور أكبر، وربما مباشر، في تأجيج الحالة الطائفية بين الشيعة والسنة، كانتصار ثورة إيران، والحرب العراقية الإيرانية، وإسقاط النظام في العراق، وإعدام صدام، واغتيال الحريري، وسيطرة حزب الله على بيروت، ودخول حزب الله وإيران وبعض الجماعات الشيعية في سوريا دعما للرئيس بشار الأسد، بعد الاحتجاجات الشعبية في سوريا وتحولها إلى نزاع مسلح، مضافا إلى سيطرت الحوثيين (جماعة أنصار الله) مؤخرا على صنعاء.

4 محمد الشيوخ - ميدل ايست أونلاين

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كل تلك الاحداث ساهمت في خلق حالة من "التسعير" الإعلامي الطائفي لم يشهده عالمنا العربي من قبل، وقد صاحبه أيضا تخندق طائفي ، واستقطاب سياسي حاد، ونزاع طائفي محموم، مما ساهم في بروز تيارات دينية متشددة كداعش وأخواتها، وانقسام حاد بين الشيعة والسنة في لبنان والعراق وسورية واليمن.إن تلك الأحداث جعلت المنطقة اليوم على حافة هاوية الصراع الطائفي.والحقيقة أنه لم يعد بلدا عربيا محصنا من خطر اندلاع النزاعات الداخلية، فسوريا البلد الذي انزلق إلى هذه الحرب العمياء، لم يكن في بال احد ان يصل إلى ما وصل اليه.وهذا مؤشر كاف على إن كل البلاد العربية في غير مأمن من هذا الخطر الداهم على الجميع، والذي أضحى الاعلام الطائفي ابرز أسبابه واهم وأخطر أدواته.

بيد أنه لا يمكن الحديث عن الاعلام الطائفي وخطورته على الهوية الوطنية في اي بلد من بلدان المنطقة العربية، بمعزل عن الحديث عن الأسباب الجوهرية للتسعير الطائفي في عموم المنطقة، الى جانب التفكير بصوت عال في السبل الناجعة لمواجهة الاعلام الطائفي والحد من مخاطره، بجهد جماعي وبآليات عمل ممكنة ووفق رؤية واضحة وخطط مدروسة.ذلك لأن الإعلام الطائفي في منطقتنا بات يمثل المهدد الاكبر لنسيجنا الاجتماعي، كما هو احد ابرز العناصر المسوغة للمتطرفين للامعان في الذبح والتهجير والتفجير وتفتيت الوحدة الوطنية ووضع بلداننا على كف عفريت.

وقبل البحث في الأسباب والمخاطر وسبل المواجهة لهذه المشكلة الخطيرة نرى ضرورة تحديد الإطار المفاهيمي لها ولفرضياتها، لنتمكن من فهمها بدقة وتحليل أبعادها من مختلف الزوايا، ومن ثم مقاربة سبل معالجتها للحد من مخاطرها، بصورة موضوعية. لهذا ستنزع هذه الورقة لمناقشة فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الاولى، ترى ان معالجة مسببات التسعير الطائفي في المنطقة، هو المدخل الطبيعي لإنهاء مشكلة الاعلام الطائفي.

الفرض الثانية، ترى ان مشكلة الاعلام الطائفي في المنطقة، في جوهرها هي مشكلة سياسية في الأساس، وليست مشكلة دينية أو مذهبية.

ولنتمكن من مناقشة هاتين الفرضيتين، سيتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمشكلة وفرضياتها

يمكن، وبشكل موجز، تعريف أربعة مفاهيم أساسية ذات صلة مباشرة بالمشكلة وفرضياتها، وهي على النحو التالي:

1- مفهوم الاعلام الطائفي

نعني بالأعلام الطائفي هو ذلك الخطاب العاطفي الذي يتكأ غالبا على الدين ويستحضر التاريخ التصادمي بين الطوائف المختلفة، ويسعى لخلق الاكاذيب والشائعات، بهدف ايجاد الفتن المؤدية الى الاحتراب الطائفي، كما يتعمد الاساءة للآخر والتحريض عليه واهانته والتقليل من شأنه وازدرائه، عبر مختلف وسائل الاعلام المؤثرة في عالمنا اليوم.وهنا ينبغي التمييز بين هذا الخطاب، الذي يستهدف التحريض واحداث الفتنة بين طوائف الامة وبعضها البعض عبر تزوير الحقائق وتهييج المشاعر، وبين الخطاب الديني الذي يتكأ هو الاخر على الدين بصورة اساسية ولكنه لايحمل اي نفس تصادمي او تحريضي. وانما يستهدف ايضاح وتعميم مفاهيم الدين وقيمه العليا مضافا الى جوانبه التشريعية سواء المتعلق منها بالعبادة او المعاملات.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وبالمثل أيضا ينبغي التفريق بين الخطاب الطائفي والخطاب التاريخي الذي ينزع باتجاه دراسة التاريخ بصورة موضوعية واستعراض احداثه بغية الاستفادة والاتعاظ منها وليس استصحابها لإذكاء الفتن الطائفية بين الطوائف، كما هو حال بعض المتجادلين اليوم في الشأن التاريخي.

2- مفهوم الهوية الوطنية

هي الصورة أو الخصوصية الجامعة التي بموجبها يتم تعريف كل فرد من ابناء المجتمع السياسي بنفسه من خلالها، وعلى ضوئها يتم التعاطي معه بصفته مواطن كامل الاهلية ومن ثم منحه كافة الحقوق الوطنية المستحقة بوصفه عضوا في ذلك المجتمع. وفي ظل وجود هوية جامعة للمجتمع السياسي، غالبا ما توجد هويات فرعية تميز كل جماعة أو طائفة عن الاخرى داخل الوطن الواحد, لكنها لاتتعارض بالضرورة مع الهوية الجامعة، حتى في ظل التعبير عنها من قبل المكونات المختلفة.ويجري تعريفها ايضا بوصفها الاطار العام للهويات الفرعية أو مجموع الخصائص الملازمة لشعب ما، والتي ينفرد بها وحده، وبها يختلف ويتميز عن بقية الشعوب الأخرى.

3- مفهوم المواطنة

يشير مفهوم المواطنة الى منظومة من الحقوقالدستورية يتمتع بها الفرد مقابل ولائه لوطنه. ويركز مبدأ "المواطنة" على الهوية السياسية/القانونية كقاعدة للعلاقة بين اعضاء المجتمع السياسي الذي نسميه الوطن. ويتضمن هذا المبدأ منظومة حقوق وتكاليف متقابلة، من بينها الضمان القانوني للحريات الطبيعية والمدنية وتساوي الفرص والمشاركة في الشأن العام. وقد تطور مفهوم المواطنة ليتضمن بالإضافة الى الحقوق السياسية ، حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية. وينظر لمبدأ المواطنة كأساس للرابطة الوطنية، وايقونة لمنظومة حقوق المواطن تقابلها واجبات متناسبة معها نوعأبرزها:.

4- مفهوم العدالة

مفهوم العدالة الذي نعنيه هو التوزيع العادل للثروات وفرص العمل والاحتياجات الاساسية التي تؤمنها الدولة لجميع المواطنين، كما تعني سواسية الجميع امام القانون.وهي على النقيض تماما من التمييز. ورغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها :

* المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
* التوزيع العادل للموارد والأعباء.
* الضمان الاجتماعي.
* توفير السلع العامة.
* العدالة بين الأجيال.

المحور الثاني: اسباب التسعير الطائفي

يمكن إجمال الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التسعير الطائفي في المنطقة، في ما يلي:

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أولا:- الصراع بين طهران الشيعية والرياض السنية

وقد بدأ هذا الصراع قبل35عاما، وكان هو العامل الأكبر في التسعير الطائفي في عموم المنطقة.فالمتتبع لطبيعة الاحداث آنفة الذكر يجد ان طرفيها طهران والرياض.وقد بات الكل يدرك ان هناك صراعا حقيقيا بين هاتين الدولتين المتشاطئتين والكبيرتين في الاقليم، على الادوار والمكانات والنفوذ السياسي، لكنه يجري خارج جغرافيا البلدين المتصارعين، اي في ساحات اخرى كالعراق وسوريا ولبنان واليمين. والجميع يقر بهذا الواقع السياسي الخطير وما استتبعه من تخندق مذهبي واصطفاف طائفي حاد. وهناك قناعة لدى معظم الدارسين لمسببات النزاع بين هاتين الدولتين مفادها:اذا لم تتحسن العلاقة بين ايران الشيعية والسعودية السنية، فإن حالة التجاذب الشيعي السني في المنطقة لن يهدأ، وما يجري من تراشق طائفي هو انعكاس لهذا الصراع السياسي المحموم، الذي يتمحور حول بسط النفوذ. ومما يؤسف له حقا، ان هناك العديد من الاطراف الدولية تستثمر هذه الاجواء السلبية في منطقتنا لخدمة مصالحها الآنية والمستقبلية، والخاسر الاكبر هي شعوب هذه المنطقة.وبدلا من أن تستثمر ثروات هذا المنطقة في التنمية والتعليم والصحة تصرف في الحروب أو لتنمية البلدان الاجنبية، التي تغذي هذا النوع من المماحكات السياسية، مما يفقد المنطقة الامن والاستقرار، ويحرمها من التمتع بخيراتها.

مع ان الصراع بين طهران والرياض هو صراع سياسي الا انه يتدثر بالدين والطائفة ليكتسب المشروعية. ولأن شعوب المنطقة في غالبيتهم إما انهم ينتمون للطائفة السنية أو الطائفة الشيعية، لذلك وجد كل طرف نفسه ممثلا من دولة تدعي تمثيله والدفاع عنه، والواقع يقول ان لا طهران تمثل الشيعة ولا الرياض تمثل السنة، وانما ضرورة الصراع أو التنافس بين هاتين الدولتين يقتضي التظاهر بالتمثيل.غير المدركين لهذه اللعبة من الطرفين في الغالب هم الاداة الملائمة لإثارة النعرات الطائفية.كل دولة تسعى لتجب عن نفسها تهمة اللعب بسلاح الطائفية، كما تحاول كلا منهما تجنب أن توصف بالطائفية الا ان السياسيات المتبعة لكلا الدولتين في احيان كثيرة، بما يقتضه الصراع السياسي، تقود الى افعال طائفية لدى الاتباع. لعل الجلوس على طاولة الحوار بين صناع القرار السياسي لهاتين الدولتين، والتفاهم حول مجمل الملفات في المنطقة، والتوصل الى حلول وسط، وحده كفيل بإنهاء حالة المماحكة، ومن ثم إنهاء التسعير الطائفي.

ثانيا:- فتاوى التكفير وخطابات الكراهية

لقد ساهمت فتاوى وخطابات التكفير والتحريض في تعميق الخلاف الشيعي السني في المنطقة.لكن ما ينبغي التنبه اليه دائما ان أصل الصراع هو صراع سياسي بامتياز، وان العامل السياسي هو الذي يستخدم الدين او الانتماء الديني كورقة في هذا النزاع. قد يبدوا الصراع للكثيرين مذهبيا أو طائفيا، لكن جوهره سياسي، وان الدين او المذهب يشكل غطاءا لهذا الصراع ليس اكثر. كما أن فتاوى التكفير وخطابات الكراهية والتحريض لا يمكنها التمظهر في دولة طائفية ترى في سياسات التمييز والتهميش والاقصاء، المولدة للكراهية والعداوة والفرقة والتحريض، هي السياسية التي تؤمن للنخبة السياسية الحاكمة بقائها واستمرارها في السلطة.فالطائفية السياسية هي اساس مشكلة الاعلام الطائفي، وليست الطائفية الدينية او المذهبية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وبالتالي فإن تعزيز مبدأ المواطنة، ومعالجة مشكلة التمييز بمختلف اشكاله، وارساء قيمتي العدالة والمساواة في البلدان العربية والاسلامية، كفيل بإنهاء أو التخفيف الى حد كبير من حدة التجاذب الطائفي والتخندق المذهبي بين الشيعة والسنة، كما سينزع كل المبررات المشرعنة للإعلام الطائفي.وهذا بدوره سيساهم في تعزيز مكانة الهوية الوطنية الجامعة، وإعادة الاعتبار لدولة المواطن، وسيادة القانون وحاكميته على الجميع.

وبصرف النظر عن طبيعة المشكلة، التي باتت واضحة، الا إن فتاوى التكفير وخطابات التحريض والقتل الطائفي والتهجير، الذي شهدته المنطقة في العراق بعد سقوط الدولة وسوريا في ظل النزاع الدائر اليوم، ساهم بصورة كبيرة في تعزيز حالة التخندق الطائفي، وأثر بصورة كبيرة على النخب الثقافية والدينية والسياسية لدى الطائفتين في عموم المنطقة. ومما يلفت النظر ويدعوا للاستغراب ان الاحداث ذات الطابع الطائفي في المنطقة ليس فقط انها احدثت شرخا بين السنة والشيعة، وانما كشفت هشاشة العلاقة بين اتباع هاتين الطائفتين، وبات العامل السياسي هو المتحكم الاكبر في حركة ايقاع العلاقة التبادلية بين الشيعة والسنة. لم يكن احدا يتصور بأن متانة العلاقة بين الشيعة والسنة في البحرين والعراق وسوريا ولبنان بحكم التزاوج والتعايش القديم، ستتأثر بالنزاعات السياسية، وسيتمكن الساسة في التحكم في ايقاعها.

ما شهدته العلاقة التبادلية بين الشيعة والسنة مؤخرا، وإن كان العامل السياسي، كما اسلفنا هو المغذي الا ان للعامل الديني اثر بالغ، لا سيما في ظل وجود تحريض وتعبئة وفتاوى تكفير، مضافا الى القتل والتهجير، وهو بحد ذاته عامل آخر بحاجة الى دراسة.

ثالثا:- انتهاك مقدسات الآخر

فتفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام2008م مثلا، كاد ان يشعل حربا مذهبية في العراق ينتقل أثرها على عموم المنطقة، لولا عقلاء الشيعة وعلى رأسهم اية الله السيستاني، الذي كان لتوجيهاته وفتاواه اثر بالغ في عدم الانزلاق الى فتنة مذهبية كبيرة. تفجير المراقد الشيعية لم يأتي من فراغ وانما هو نتيجة لأسباب عديدة ابرزها التحريض الطائفي الذي حدث في عموم المنطقة بعد سقوط بغداد واعدام صدام واجتثاث البعث وفتاوى التكفير والتفجير وخطابات الكراهية، التي كانت ولا زالت تبث عبر وسائل الاعلام المؤثرة في عالمنا اليوم. ان الاعتداء على المقدسات، والاتهامات المتبادلة بين الشيعة والسنة حول البادئ في انتهاك مقدسات الاخر، وممارسة القتل على الهوية، ساهم في تأجيج الحالة الطائفية في المنطقة.

وبالمثل بعد ان تحولت الثورة الشعبية في سورية إلى أعمال عنف مسلح، وبرزت حينها قوى إسلامية متطرفة برز على السطح خطابا طائفيا روجت له قنوات محسوبة على اطراف ودول اسلامية سنية مؤداه: ان الشيعة ككل يقتلون السنة في سورية. جاء ذلك في سياق تجييش الطائفة السنية الكريمة ضد حزب الله وإيران والحكومة العراقية وبعض الجماعات الشيعية الذين ساندوا النظام السوري، مما انسحب على عموم الشيعة في العالم.وأعقب ذلك الخطاب، الذي بات يسم الشيعة بالروافض والصفوين، عمليات نبش لقبور الصحابة وتفجير المراقد ثم اعمال التهجير والتطهير الطائفي. كل ذلك تم من قبل القوى الاسلامية السنية المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأخواتها، التي تتباهى بهذا النوع من العمليات الوحشية من خلال تصويرها وترويجها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.ولم تقف تلك الاعمال الى هذا الحد، وانما

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

طالت مختلف المكونات الاجتماعية والفكرية والدينية والمذهبية في سوريا والعراق على حد سواء، بل حتى الاجانب الاوربيين والغربين الذين دخلوا على خط الازمة السورية تعرضوا للذبح من قبل تلك القوة المتطرفة، والتي تقاتلت فيما بينها لاحقا.

رابعا:- الإساءة لرموز الطرف الآخر

مع ان الإساءة إلى الرموز الدينية ليست بالحالة الجديدة، كما إنها تصدر في الغالب من أناس لا يمثلون عموم الطائفتين الشيعية والسنية، إلا إنها باتت اليوم من الأسباب الجوهرية التي تدفع بعض المتطرفين لممارسة القتل على الهوية بحجة الدفاع عن المقدسات. لقد برز هذا التوجه بصورة فاقعة من خلال القنوات الطائفية التي انهمكت في استحضار الصراعات والخلافات التاريخية، والإساءة إلى المرجعيات الدينية والتاريخية، مما ساهمت في شحن النفوس بالبغض والكراهية، وعززت حالة التخندق والانقسام والاستقطاب الطائفي في المنطقة. وصار كل طرف من هواة الجدال المذهبي يبحث عن نقاط ضعف الطرف الآخر لمحاصرته واستفزازه. وبما أن شرائح واسعة في بيئاتنا الاجتماعية في المنطقة العربية لديها قابلية كبيرة في الانغماس للماضي، تمت الاستجابة لهذه الخطابات والجدالات الطائفية، وبصورة كبيرة أيضا. لذلك لم يكن مستغربا مثلا وجود متابعين ومؤيدين كثر للقنوات الطائفية، وهم - ربما من حيث العدد- أضعاف من اؤلائك الذين يتابعون القنوات ذات الطرح الوحدوي المعتدل.

فعملية استحضار الخلافات التاريخية القديمة، والجدال المذهبي الذي رافقه شحن طائفي، وقتل على الهوية، وسيادة لغة التخوين المتبادل، كل ذلك كان له تأثير بالغ في التجرؤ أكثر على فعل الإساءة للمرجعيات الدينية، شتما واستهزاءا.وهذا الفعل له أثر بالغ في شحن النفوس وإيغار الصدور، كما له تأثير واضح في العلاقات التبادلية بين الطوائف المختلفة.

المحور الثالث: مخاطر الاعلام الطائفي على الهوية الوطنية

للأعلام الطائفي مخاطر كثيرة، على الصعيد النفسي والثقافي والديني والاقتصادي، وهي بحاجة إلى رصد وتحليل.في هذه الورقة نحن معنيون بصورة مباشرة للإشارة إلى ابرز مخاطر الإعلام الطائفي على الصعيد الوطني، أي كل ما يتصل بعلاقة المواطنين وبعضهم البعض إلى جانب علاقتهم جميعا بالدولة، بوصفها وحدة سياسية تمثل جميع المواطنين، وتعبر عن هويتهم السياسية. لذا يمكن إجمال المخاطر في ما يلي:

1- التخندق الطائفي والاحتراب المذهبي

الاصل في المجتمعات البشرية هو التنوع. ويكاد ينعدم وجود مجتمع سياسي في عالمنا اليوم متماثلا في ثقافاته ودياناته ومعتقداته. فالتنوع البشري هو الأصل. هذ هو وضع المجتمعات البشرية قاطبة. ومن حيث التنوع والتعدد يمكن تقسيم المجتمعات إلى قسمين: أولاهما مجتمع منسجم ومتآلف بين مختلف مكوناته الاجتماعية المتنوعة، بسبب وجود ضوابط قانونية ومجتمعية استطاعت ان تجعل من هذا التنوع مصدر أثراء. ومجتمع آخر متنافر، يسوده الانقسام والتشرذم بسبب عدم وجود قوانين وضوابط لإدارة حالة التنوع وحل إشكالاته. هذا المجتمع غالبا ما تتحول فيه الطوائف الى مشكلة تؤثر على الانسجام والترابط المجتمعي، ويميل اصحاب كل طائفة إلى التخندق نحو طائفتهم. وإذا ما ابتلي هذا المجتمع بإعلام طائفي، فإن النزعة إلى التخندق ستتعزز بصورة اكبر، وبالتالي ستكون لهذا المجتمع قابلية كبرى للانجرار الى التقسيم والنزاعات الطائفية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فالاحتراب الطائفي الذي يعني وجود استراتيجية لدى النخبة في كل طائفة أو بعضها للصراع الطائفي، هو الخطوة الثانية بعد حالة التخندق. فالتخندق يتطلب تعبئة وتحريض وشد عصب الأتباع، والاحتراب الطائفي هو الفعل الذي يترجم حالة التعبئة والتعبئة المضادة. حينما تتفجر الصراعات الطائفية البينية، التي تتغذى بعوامل سياسية في الغالب، خصوصا في ظل الدول التي تتبنى الطائفية السياسية كايدلوجيا، فإن الصراع يكون داميا وطويلا ومعقدا. بل هناك من يرى ان حالة الاحتراب الطائفي، هي انعكاس لإشكالات سياسية، ولا وجود حروب طائفية بمعزل عن التأثيرات السياسية، بل أن السياسة هي المحرك الاساس للصراعات والنزاعات الطائفية. ففي لبنان الذي عاش حربا دموية وصراع معقد دام لأكثر من 16 عاما و7 أشهر(13أبريل 1975-13 أكتوبر1990)، وتقاتلت طوائفه(المسيحيون، الموارنة ،الشيعة، السنة، والدروز) نتيجة اسباب سياسية في الأساس، ثم حلت تاليا بتوافق سياسي بين الاطراف السياسية المتقاتلة، من خلال اتفاق الطائف. ومن هنا فإننا نرى ان المشكلة الطائفية والاعلام الطائفي المنحدر منها في عموم المنطقة العربية، هي مشكلة سياسية في الأساس وليست دينية أو مذهبية. وإذا ما حلت هذه المشكلة، القائمة بين الاطراف المتصارعة، سواء بين الدولة والشعب من جهة، أو بين الوحدات السياسية المتصارعة وبعضها البعض من جهة اخرى، فإن المشكلة الطائفية ستنتهي.

وعلى الصعيد المحلي، في المملكة العربية السعودية، وقعت حادثة الاحساء الشهيرة في مساء العاشر من محرم الحرام 1426هـ، والتي راح ضحيتها 8 مواطنين شيعة اغلبهم أطفال، بفعل التحريض الطائفي. كادت هذه الحادثة، أن تحدث حربا طائفية في المملكة، لولا تعقل ردة فعل المواطنين الشيعة وموقف الدولة. إن هذه الحادثة، الذي قام بها متطرفون من السنة ينتمون إلى تنظيم داعش، بحسب بيانات الداخلية السعودية، أضحت بمثابة جرس الإنذار، الذي قرع بصوت عال ليقول للجميع: أن خطر الاعلام الطائفي بات ماثلا ، وهذه هي أحدى آثاره المدمرة.

2- تفتيت الوحدة الوطنية

قبل وصول المكونات الاجتماعية غير المنسجمة مع بعضها البعض إلى حالة الاحتراب الطائفي، تميل أولا إلى التخندق ثم تنجر في مرحلة لاحقة إلى التصارع. واحدة من ابرز مخاطر الصراعات الطائفية هي تفتيت الوحدة الوطنية. إن عملية تفتيت الكيان الاجتماعي إلى طوائف متصارعة ليس مرهونا بدخولها في حالة احتراب بيني، وإنما يمكن أن يتفتت بعاملي التحريض والتعبئة المتبادلة أو من طرف واحد، أو نتيجة وجود سياسات حكومية تقوم على التمييز والإقصاء والتهميش لبعض المكونات الاجتماعية. بل أن غياب الهوية الجامعة للمواطنين في المجتمع السياسي وحده كفيل بتفتيت الوحدة الوطنية. الكثير من المحللين السياسيين الذين قرءوا الظواهر الطائفية التي برزت في بعض البلدان التي شهدت نزاعات طائفية مسلحة، بعد حدث ثورات الربيع العربي، كسورية وليبيا مثلا، أرجعوا تلك الظواهر إلى غياب الهوية الجامعة.

3- عدم الاستقرار الأمني والسياسي

حينما يتحول المجتمع إلى كانتونات طائفية أو سياسية متنافرة أو متصارعة، فإنه لا يهنئ بالأمن والاستقرار. في معظم بلادنا العربية تقود السياسات الخاطئة المجتمع إلى هذه المرحلة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الحرجة, وما عملية التنازع الطائفي إلا نتيجة لتلك السياسات، سواء كانت معلنة أو غير معلنة.إن التهديدات الوجودية الخارجية التي تتعرض لها الدول تسلب منها أمنها واستقرارها. وبالمثل، وربما بصورة اشد، فإن التحديات الداخلية تؤدي إلى تلك النتيجة.ومن بين التحديات الداخلية التي تؤدي إلى تلك النتيجة، الاستئثار بالحكم والثروة، من قبل فئة محدودة في المجتمع، وعدم مشاركة المجتمع في صناعة قراراته السياسية، ووجود أعلام طائفي يستهدف النيل من بعض المكونات الاجتماعية. لا تتوقف مخاطر انعدام الاستقرار الأمني والسياسي على النظامين الاجتماعي والسياسي فحسب، وإنما تتعداهما لتطال كل الأنساق المجتمعية, فنعدم الاستقرار الأمني مثلا يضر بمشروعات التنمية، وعدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على الاقتصاد، وهكذا فيما يتعلق بمجالات التعليم والإعلام وسائر المجالات، إذ كلها مرتبطة بشكل مباشر بالاستقرار الأمني والسياسي.

ولتلمس خطورة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، الذي قد يكون نتيجة مباشرة أحيانا لسياسات الإعلام الطائفي، أو الطائفية السياسية، يمكن النظر إلى البلدان التي تعيش صراعات طائفية كسوريا والعراق وليبيا واليمن.

4- تغييب الهوية الجامعة وإبراز الهويات الفرعية

غياب الهوية الجامعة هي احد ابرز المشكلات السياسية العامة في العالم العربي.هذه المشكلة هي إحدى نتائج الاستبداد السياسي، التي تفرز أيضا التمييز بمختلف أشكاله. والتمييز يعني معاملة المواطنين بشكل غير متساو أو متكافئ بناءً على انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو قومية معينة. كما يعتبر من التمييز العنصري أيضاً وضع الإنسان في مرتبة مختلفة ومميزة بالمقارنة مع غيره بناءً على ديانته أو لون بشرته أو جنسيته. وبالإضافة إلى المعاملة غير المتساوية أو غير المتكافئة، يعتبر فعلاً من أفعال التمييز العنصري أيضاً خلق جو تهديدي أو عدائي أو مهين أو مذلّ للناس بناءً على ما سبق من الأسباب، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات أو الأمر مباشرة بممارسة التمييز.

ان هذا النوع من التمييز من شأنه ان يغيب الهوية الوطنية الجامعة ويجعلها بلا قيمة، كما يدفع المواطنين للتخندق حول هوياتهم الفرعية. وبالمثل أيضا، فإن الاعلام الطائفي المحمي من السلطة السياسية يؤدي إلى ذات النتائج المدمرة. فحينما يتم "تغييب" الهوية الجامعة من خلال السياسات المعلنة أو غير المعلنة، فإن المجتمع يصبح هشا، بحيث تزداد لديه قابلة التفكك والصراع. إن حالة الانهيار الاجتماعي السريعة، التي صاحبت ثورات الربيع العربي في ليبيا واليمن وسورية، وما نجم عنها من صراعات طائفية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن طوائف تلك البلدان كانت تشعر، على نحو أو آخر، بالتمييز والتهميش والإقصاء.

المحور الرابع: سبل مواجهة الاعلام الطائفي

ان مشكلة الاعلام الطائفي في المنطقة ناشئة من مشكلة سياسية اكبر، يمكن تسميتها بالطائفية السياسية، والأخيرة كمفهوم يشير إلى الدولة التي تتبنى سياسات طائفية. هذا يعني ان معالجة المشكلة والحد من مخاطرها ليست بالضرورة متوقفة على حلول وإجراءات سياسية، مع أهميتها، وإنما هي بحاجة لمعالجات قانونية وتربوية وثقافية واجتماعية وإعلامية، مضافا إلى المعالجات السياسية، التي ينبغي ان تكون في مقدمة المعالجات والرافعة لها. كما ان معالجة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الاعلام الطائفي سينهي بالكامل المشكلة التابعة لها، واعني مشكلة التسعير الطائفي. ويمكن أن يكون التوجه لمعالجة المشكلة مدخلا ملائما لمعالجة المشكلة الأم (الطائفية السياسية).

وبالعودة إلى حادثة الاحساء الطائفية المفجعة، للنظر إلى المعالجات المقترحة التي طرحت من قبل شرائح واسعة من المجتمع السعودي، بعد الحادثة التي حدثت لأول مرة في تاريخ المملكة الحديث، كنموذج من الحلول العملية لمواجهة الاعلام الطائفي والحد من مخاطره في عموم المنطقة، وليس في السعودية فحسب. ومن أهم تلك المعالجات، ما يلي:

1- التعامل مع المواطنين على قاعدة المواطنة، وليس على أساس الدين أو المذهب أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة.

2- تعزيز قيمة الحوار ومبادئه وأخلاقياته لحل المشكلات القائمة، بدلا من اللجوء إلى الوسائل العنفية.

3- تنقية المناهج الدراسية من مفردات التكفير والتبديع لبعض الطوائف الاسلامية.

4-إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، وإلغاء التمييز بمختلف أشكاله وأنواعه.

5- سن قوانين صارمة تجرم خطابات التحريض الطائفي.

6- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، ووضع قوانين لحمايتها.

7- إيقاف القنوات الطائفية التي تبث الكراهية.

8- نشر ثقافة التعايش والاحترام المتبادل.

9- إيقاف مسلسل فتاوى التكفير والذبح.

ومع ان المطالب السابقة موجهة للسلطة السياسية، بالدرجة الأساس.لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، بتجريد المجتمع بمختلف مكوناته من مسؤولياته على هذا الصعيد، بل على العكس من ذلك تماما. لذلك هناك حاجة ماسة إلى تعزيز حالة التعاون الشعبي والرسمي، للتصدي لهذه الظاهرة ومثيلاتها من الظواهر ذات البعد السياسي. فحالة التناغم في الموقفين الشعبي والرسمي، الذي برز بعد حادثة الاحساء، فوت الفرصة على المتطرفين الذين قاموا بهذه الجريمة النكراء، وأرادوا من خلالها إشعال فتين الفتنة في البلد.

الخلاصة:

وجماع القول ان مشكلة الاعلام الطائفي في المنطقة، ذات الآثار الخطيرة، في جوهرها هي مشكلة سياسية في الأساس، وليست مشكلة دينية أو مذهبية أو اجتماعية. وبالرغم من إنها وجدت البيئة الملائمة لها، الأمر الذي وفر لها مقومات البقاء، إلا انه بمجرد معالجة أسبابها الحقيقية، ستتلاشى.وهذا بدوره سيجنب الأوطان من المخاطر المحدقة بها.

.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لماذا يقع رئيس الجمهورية بفخ الفساد ؟[5]

محتويات العدد

نشرت الصحف العراقية بتأريخ 2014/11/23 وثيقة صادرة من ديوان رئاسة الجمهورية، عن تعيين ابنة الرئيس العراقي فؤاد معصوم بعقد في الديوان بمبلغ يصل الى 13 مليون دينار عراقي. وأوضحت نسخة الوثيقة ، إنه "بناءً على مقتضيات مصلحة العمل تقرر تعيين الدكتورة جوان فواد معصوم بعقد للعمل بصفة مستشار للسيد رئيس الجمهورية وباجر شهري مقطوع قدره (12900000) ولمدة سنة واحدة قابلة للتمديد ابتداءً من تاريخ 2014/9/2 ولغاية 2015/9/1". وأوضحت الوثيقة أن "المبلغ هو ما يعادل ما يتقاضاه اقرانها في الوظيفة من راتب ومخصصات".

بتقديري، الراتب مبالغ به ولا يراعي مطالبات المواطنين المستديمة بوجوب التقريب بين المداخيل بقدر معقول عسى أن نحقق في أقرب فرصة العدالة الإجتماعية وننصف شريحة الفقراء الشركاء في هذا الوطن وثرواته حسب ما ينص عليه الدستور.

إن إحدى طرق محاربة النظام الديمقراطي في العراق وعرقلة إستكمال بناءه تجسدت بإشاعة الفساد المؤدي إلى تبذير الأموال، عن طريق المرتبات المضخمة والحمايات والإيفادات والتلاعب بعقود تنفيذ المشاريع والإختلاس مثلاً، ومنع التنمية ومنع تحقيق العدالة الإجتماعية بألف طريقة ووسيلة مارسها ويمارسها، أساساً،الطغمويون* بوعي وتخطيط وبكفاءة مستمدة من خبرة متراكمة منذ عقود، ويغرون ويورطون فيها البعض من أنصار الديمقراطية أنفسهم ممن هم ضعاف الفكر والنفوس والجشعون والغافلون والمغفلون والجهلة الذين يجرحون أنفسهم بأنفسهم. وهذا هو التخريب من داخل العملية السياسية بعينه الذي طالما أشير إليه؛ وهو متمم للإرهاب بل هو أكثر مضاءً من الإرهاب في دماره، وكلاهما صادران من غرفة عمليات واحدة.

إن خطوة رئيس الجمهورية تقع ضمن هذا الإطار للأسف الشديد، ولا أستبعد أن بعض المستشارين المعشعشين في رئاسة الجمهورية منذ أيام نائب الرئيس المجرم الهارب طارق الهاشمي أمين عام الحزب الإسلامي قبل إقصاءه، ربما إستطاعوا إستغفال السيد الرئيس الطيب وتوريطه. وهذا ليس عذراً له بتاتاً إذ كان عليه اليقظة والحذر.

كان الفساد شائعاً في المجتمع العراقي منذ العهد البعثي الطغموي، وما قبله، وخاصة أيام الحصار الإقتصادي الذي تسبب به النظام نفسه وفرضه الأمريكيون ليمكِّنوا النظام البعثي من

[5] محمد ضياء عيسى العقابي - كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التحكم بقوت الشعب وإجهاض أي تحرك شعبي ضده، كالذي حصل في إنتفاضة ربيع عام 1991 الشعبانية، وليتيحوا للنظام فرصة إحداث مزيد من الدمار للعراق وشعبه وللعرب والمنطقة.

ولكن الطغمويين استمروا، بعد سقوط نظامهم، في ممارسة الفساد وإغراء الآخرين للولوج في هذا المسلك الوعر، إذا أصبح لهم هدفان من وراء ذلك بدل هدف واحد وهما الكسب الشخصي والتخريب السياسي.

ضاعف الأمريكيون الفساد بهدف التخريب السياسي أيضاً وذلك لتأجيج الناس ضد الإتلاف العراقي الموحد ومن بعده التحالف الوطني لأنهما الوحيدان القادران على مواجهتهم. وبالفعل تم على يد التحالف الوطني طرد قواتهم وتم الحفاظ على الثروات النفطية واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية وصيانة المسار الديمقراطي، رغم وعورة الطريق،والإمتناع عن المساهمة في تدمير الدولة والجيش العربي السوري وإفتعال حرب مع ايران لضرب مفاعلاتها النووية وصولاً الى تصفية القضية الفلسطينية وتفتيت الدول العربية من داخلها لتمكين إسرائيل من التحكم بالمنطقة بأسرها لصالح المشروع الإمبريالي العالمي.

لم تستطع لحد الآن التحقيقات والمتابعات الأمريكيتان من العثور على 6.6 مليار دولار من اموال أمريكية مخصصة لمشروع التنمية الأمريكي في العراق وهي مفقودة منذ الأيام الاولى للإحتلال. لقد أفادت دائرة المحقق العام الأمريكي بأن عدداً من الضباط والموظفين الأمريكيين قد دخلوا السجن لثبوت تهمة الإختلاس عليهم بهذا الصدد. وربما يتذكر القراء حالات إلقاء القبض على ضباط أمريكيين في مطار بغداد يرومون المغادرة وبرفقتهم مئات الآلاف من الدولارات. بل حتى السفير الدكتور زلماي خليل زاد إتهمه القضاء الامريكي مؤخراً بتهمة غسيل الأموال بالتعاون مع زوجته علماً أن له مصالح اقتصادية في كردستان. ويدل هذا على تدني مستوى الإنضباط الأخلاقي لدى بعض المسؤولين الأمريكيين الذين أُرسلوا الى العراق. وهناك 16 مليار دولار من الأموال العراقية "ضيّعها" الامريكيون أيضاً ولكن ليس بعفوية وبراءة. . نوه أعضاء في اجتماع مجلس النواب قبل اربع سنوات بحضور السيد عبد الباسط تركي رئيس ديوان الرقابة المالية بأن (بول بريمر) الحاكم المدني لسلطة الإئتلاف سلّم اياد علاوي مبلغ 1.3 مليار دولار نقداً من غير وصولات. كما إن (بول بريمر) سلم مبلغاً آخر قدره 1.5 مليار دولار الى السيد مسعود برزاني لتقاسمها مع الاتحاد الوطني الكردستاني بدون وصولات أيضاً.

أعلمني صديق ثقة يحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة من إحدى الدول الإشتراكية المتطورة بأن خاله كان أحد زملاء أياد علاوي في تلك الأيام وشهد بنفسه اياد يفتح حقيبة مليئة برزم الدولارات وزعها على زعماء القبائل في كركوك أيام انتخابات كانون الثاني عام 2005.

قيل لي إن بعض المناطق المجاورة لكردستان العراق قد عجت بـ"العقداء والعمداء المتقاعدين" الذين لم يقتربوا من السلاح أو جبال كردستان في يوم من الأيام بل منحوا تلك الرتب لتبرير صرف رشى لهم باسم رواتب تقاعدية من قبل حكومة كردستان. لقد أساءوا لسمعة الأنصار المناضلين الحقيقيين.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يبدو أن صحيفة الغارديان البريطانية كانت على دراية بما كان يجري في العراق عندما قالت إن حكومة علاوي مثلت أصل الفساد الواسع في العراق.

ولا أنسى في حينه ما نشره موقع "صوت العراق" الإلكتروني عن تلك الفتاة العراقية العاملة ضمن السكرتارية في مقر القيادة الأمريكية في بغداد. طلبوا منها بكل "براءة" أن تُحضر لهم مقاولاً للقيام ببعض الأعمال الكهربائية في المقر. إستجابت البنت. وتكرر الطلب ثم تكرر. أخيراً إعترفت الفتاة أنها حصلت على ما مجموعه خمسة ملايين دولار كعمولات مقابل إحالة هذه الأعمال على المقاولين الجشعين المتهافتين.

أعتقد أن الأمريكيين "فّقدوا" تلك المليارات لانها ذهبت في ارشاء السياسيين والناس لاشاعة الفساد بغية إخضاعهم وبالتالي إخضاع المجتمع والبلاد لهم ولمشيئتهم السياسية. المرتشي يضعف أمام الراشي المحتل، والفريق الذي أخرج قوات الإحتلال من العراق إن هو إلا قمة في النظافة؛ ولا يضيره الفاسد حينما يخلط الأوراق فيطلق تصريحات التبرقع والتخفي: الجميع فاسدون ولا أستثني أحداً ولا كتلة!!

يمثل كل هذا جانباً واحداً من جوانب محاولات تخريب أو تشويه البناء الديمقراطي بما يناسب إصرار الطغمويين على استعادة سلطتهم الطغموية بأية وسيلة كانت مهما كانت دنيئة وإجرامية، ويناسب إصرار الأمريكيين على التمكن من التحكم بمصير العراق، علماً أن العملية لم تنقطع بل هي جارية حتى أيامنا هذه التي شهدنا فيها تراشق التهم البينية بالإختلاس من قبل مشعان الجبوري وصالح المطلك وأسامة النجيفي وجمال الكربولي وخميس الخنجر وغيرهم.

سيمثل صالح المطلك، نائب رئيس الوزراء للدورة الثانية وهو غير مهمش هذه المرة!!، أمام مجلس النواب لإستجوابه حول تهم بالفساد في برنامج إغاثة وإيواء النازحين الذي يترأس صالح لجنته العليا.

آمل أن يكون السيد الرئيس قد تنبه الى خطورة الموقف ويعمل على إصلاحه بعد هذا السخط الذي أثاره بين العراقيين، خاصة وأن الدكتور العبادي، مدعوماً بالتحالف الوطني، مصمم على إجتثاث الفساد.

فليعمل جميع المخلصين على معاونته.

(*): للإطلاع على "مفاتيح فهم وترقية الوضع العراقي" بمفرداته: "النظم الطغموية حكمتْ العراق منذ تأسيسه" و "الطائفية" و "الوطنية" راجع أحد الروابط التالية رجاءً:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298995

id=14181&http://www.qanon302.net/news/news.php?action=view

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

احمد العلواني او سبايكر ثانية[6]

محتويات العدد

هكذا سيكون رد فعل عشيرة البو علوان، فيما لو تم اعدام احمد. فلكل فعل رد فعل، والرد على فعل يتمثل بتنفيذ حكم قضائي حائز على درجة البتات هو قتل الف من مقاتلي الحشد الشعبي من الذين يتواجدون في الانبار، وترك مقاتلة داعش. هذا التصريح جاء على لسان احد شيوخ الانبار، وهو يهدد ويتوعد العراقيين بأنه سيذبح ابناءهم من منتسبي الحشد الشعبي الذين يقاتلون الارهاب في الانبار جنبا الى جنب مع ابناء عشائرها المنتفضة والرافضة لسيطرة الارهاب على مدنهم. السؤال هو: هل تستند الاصوات الرافضة لإعلان حكم اعدام احمد العلواني في هذا الوقت بالذات الى اساس قانوني واخلاقي؟ هل هناك علاقة بين الحكم على مجرم من عشيرة ما وبين الواجب الاخلاقي والشرعي لتلك العشيرة تجاه وطنها وشعبها؟ هل كان على هيأة المحكمة ان تراعي اثناء نطقها بالحكم ان عشيرة الجاني تقاتل داعش، وان حكمها سيترك اثرا سلبيا في نفوس ابناء تلك العشيرة؟ هل على القضاء ان يعيد النظر بالقرار تثمينا لجهود عشيرة المدان في مقاتلة داعش حسب ما طالب به احد نواب ائتلاف القوى العراقية؟ هل يستقيم الكلام السابق مع المنطق القانوني والدستوري؟ هل يصح ان يصدر هذا الكلام من نائب في البرلمان لم يمارس مهام عمله الا بعد تأديته لليمين القانونية المنصوص عليها في المادة 50 من الدستور التي بموجبها اشهد الله على ان يعمل على تطبيق التشريعات بأمانة وحياد وعلى استقلال القضاء. فهل مطالبته بتخطي القانون مقابل المجاملات الشخصية يتوافق مع قسمه هذا؟ لا نستغرب ان يطالب رجل العشيرة بقتل العراقيين اذا تم تنفيذ الحكم ما دامت تصريحات من يفترض انهم يحمون القانون هكذا. وعليه يمكننا استنتاج امر مهم وهو ان السلطات كافة العشائرية والسياسية والاجتماعية في الانبار اغلبها لا يحترم سلطة الدولة، ولا يعترف بها كسلطة وحيدة تحكمه ويجب ان يكون سلطان القانون هو الاول ولا شيء فوقه، والا سنتحول الى غابة. نعم هناك اخطاء كثيرة وقع بها القضاء العراقي والبعض يتهم رئيسه بشتى الاتهامات ويحمله مسؤولية الاخطاء التي وقع بها القضاء، وبالتالي تشويه سمعته وفقدان الثقة بها من قبل الاطراف الاخرى من العملية السياسية، حيث ان تاريخه مع السلطة التنفيذية وخصوصا رئيسها السابق، تساعد على القول بأن القضاء يخضع بدرجة كبيرة لرغبات رئيس الوزراء، فلا استقلالية في القرارات ولا حيادية في تطبيق القانون، كلها اتهامات ساقها المعارضون لرئيس الوزراء السابق والمدعومة بأدلة تؤكد ما ذهبوا اليه، تجعل من سلطة القضاء غير موثوق بها من قبل الجميع، ولذلك، تبدو الاحكام التي تصدرها، وكأنها تمثل رأي نوري المالكي، حتى بعد رحيله عن الوزراء، وتسنمه لمنصب اخر، فما ان صدر الحكم حتى

6 سلام مكي - الصباح الجديد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

علت اصوات تقول بأن المالكي لا زال هو الحاكم الفعلي للدولة! الاخر من المعادلة السياسية يعتبر السلطة القضائية مجرد سلاح بيد نائب رئيس الجمهورية، يشهره متى شاء بوجه خصومه السياسيين! فقط لان هذا القضاء حكم بإعدام نائب ينتمي الى مكون عراقي مساهم وبشكل كبير في العملية السياسية وله يد بكل ما يجري من احداث ووقائع على الساحة السياسية، ولكن مع ذلك تدعي التهميش! القضاء من جانبه، لم يحرك ساكنا، فمنذ النطق بالحكم ونشره في وسائل الاعلام، نالت عشرات الاصوات من القضاء، وبالمقابل لم نجد هناك شخصية مستقلة تهمها سمعة القضاء ان يدافع عنه. نعم قد تكون المحكمة مخطئة بحكمها والعلواني بريء من قتل الجنود العراقيين اثناء عملية القاء القبض على اخيه المتهم بالإرهاب، ولكن: هل يعني هذا ان نتوعد الاخر بالقتل والموت لأجل شخص واحد؟ رجل العشيرة هذا، هدد الحشد الشعبي بسبايكر ثانية، ولكنه لم يسأل نفسه عن سبب تواجدهم اصلا في الانبار؟ هو يريد ان يصوب بندقيته الى صدروهم بعد ان يعتذر من داعش التي قاتلها سابقا، ليقول للعالم: انه اخطأ في تحديد هوية عدوه. فالعدو الحقيقي هو ذلك الذي لم يذعن لشروطي واعدم فردا من عشيرتي، وعليه سأقاتله معكم جنبا الى جنب. عدوي الذي يرسل ابناءه من حضن امهاتهم ليموتوا في مدني وشوارعي لا لشيء الا لحمايتي من حليفي المفترض. وحتى لو اعلن الشيخ عن داعش لم يعد عدوا لعشيرته، وان الحشد الشعبي والجيش هو العدو الجديد، فهل سيضمن ان داعش سوف لن تقتله؟ هل سيضمن لأبناء عشيرته الا يكونوا كأبناء عشيرة البو نمر الذين قتلهم التنظيم لرفضهم له؟ هل سيقبل بتمدد داعش لقاء ردة الفعل على اعدام احمد العلواني؟ الاعلام هو الاخر، شن حربا ضد القضاء، واستخدم الفاظا لا يفهم هو معناها، فإحدى الصحف تنشر خبرا تقول فيه: ن هناك تحركات سياسية لحل قضية النائب المحكوم بالإعدام احمد العلواني (لكون الحكم غير دقيق وسياسي).!!!هل يعقل ان يصل بنا الامر الى هذه الحالة؟ هل يمكن لسياسي قذفت به الصدفة الى قاع السياسة، ليتحول فجأة الى ممثل لطائفة بأكملها، قد لا يجيد التحدث بالفصحى، يصف بأن حكم القضاء هو غير دقيق! هل ان اصحاب تلك التحركات من السياسيين هم فقهاء في القانون الجنائي وقرأوا اوراق الدعوى كلها ثم خرجوا بنتيجة ان الحكم غير دقيق؟ ثم ماذا ستفعل التحركات السياسية تجاه حكم قضائي صادر من محكمة عراقية؟ هل يمكن ان يحدث فعلا وان تكون احكام القضاء خاضعة كلها للتحركات السياسية؟ هل قرأ السيد الناطق الاعلامي باسم السلطة القضائية هذا الخبر في الصحيفة وقلب الصفحة بكل برود، وكأن الخبر يتحدث عن القضاء في دولة اخرى؟ الم يحرك الخبر ضميره الاداري والوظيفي، ليخرج في ساعته للاعلام ويقول بأن احكام القضاء غير خاضعة للمساومات السياسية ولا يمكن ان تتزحزح من مكانها مهما كانت قوة التحركات السياسية، حتى نفهم ان القضاء مستقل فعلا! خبر اخر يقول ان عضوا من تحالف اتحاد القوى يقول: حصلنا على تطمينات من العبادي بشأن قضية العلواني!! هذا الخبر بحد ذاته يشكل فضيحة سياسية كبيرة لو كنا في دولة تحترم نفسها وشعبها، فهل يعقل ان يطمئن رئيس السلطة التنفيذية جهة سياسية بخصوص حكم قضائي؟ ما هي سلطة العبادي على القضاء حتى يعطي تطمينات؟ ما الذي يمكن للعبادي فعله للقضية؟ هل سيجبر المحكمة على فتح باب المرافعة من جديد مثلا؟ هل سيجبر محكمة التمييز على نقض القرار؟ هل سيتقدم بطلب اعادة المحاكمة؟ هل لا يملك ان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يطلع على قرار الحكم حتى لكونه غير ذي علاقة بالقضية. واذا حدث فعلا والعبادي صرح بهذا التصريح الذي لوحده يكفي ليكون جريمة يرتكبها حتى لو لم يكن صادقا في كلامه.

*كاتب عراقي

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء